

«الميثاق» تنشر رؤية المؤتمر

القضية اليمنية الكبرى هي أمن واستقرار ووحدة اليمن

للخصوم السياسيين وضيق رحابة التسامح والصفح السياسي، كما أن التدخلات الأجنبية أثرت في استعمال الأرض اليمنية لتحقيق مكاسب سياسية وثقافية معينة «الحرب الباردة».

وشدّدت الرؤية على أن دورات العنف في اليمن قد بادلت مواقع الأطراف المتورطة في هذه الدورات بحيث يصعب اتهام طرف وتبرئة طرف آخر. وبالتالي لا يمكن أن يدعي أي طرف بأنه براء مما أصاب البلاد من وابل النزاع ودورات الصراع.

«الميثاق» تنشر نص رؤية المؤتمر لجذور للقضية الجنوبية.. نظراً لرؤيتها.. رؤية مختصرة عن جذور القضية الجنوبية مقدمة من المؤتمر الشعبي العام لفريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل..

قدّم المؤتمر الشعبي العام إلى فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل رؤيته حول جذور القضية الجنوبية في إطار الرؤى التي تقدم من المكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.

وأكدت الرؤية المكونة من 4 محاور إن جذور القضية الجنوبية تعود إلى عام 1967 باعتباره عامًا مفصلياً في تاريخ اليمن وفي تاريخ الجنوب على وجه الخصوص.

واعتبرت الرؤية أن مرحلة ما قبل الوحدة في الشطرين «السابقين» متشابهة ومتشابكة من وجوه عدة منها أن هناك تشابه جزئي في الصراع الدموي على السلطة وما يترتب عليه من موجات العنف والتشريد والاعتقال والإقصاء والملاحقة

الرؤية تطالب بحل منظومي شامل للقضية الجنوبية في إطار حوار سلمي

تعريف

1 للقضية الجنوبية كمصطلح يُعدان: الأول لغوي فلسفي يرتبط بكلمة «قضية» أي مسألة فيها تنازع أو موضوع للبرهنة أي أنها - من حيث المبدأ - ليست محل اتفاق، فهي مفهوم إشكالي.. والبعد الثاني جغرافي سياسي يرتبط بمفهوم النعت الواسف لهذه القضية كونها «جنوبية» أي شطرية وهو أمر يفارق الحالة الوطنية لما صار عليه اليمن من ناحية ويفارق طبيعة القضية بأوجه تظاهراتها في أجزاء أخرى من اليمن.. ومن هنا فإن مجمل دلالة مصطلح «القضية الجنوبية» ينطوي على طابع «إشكالي» لا يخفى على المختصين المدققين.

لكن لنقل إن بعض الأدبيات السياسية التي تستعمل هذا المصطلح تشير به إلى حالة التداخبات المختلفة التي نتجت عن الصراع السياسي في اليمن منذ الاستقلال أو ربما قبل ذلك، مروراً باندماج شطري اليمن في كيان موحد انتهاءً إلى الآن.. وهذا تعريف مؤقت يمكن أن يُعاد النظر فيه بعد فهم الجذور التاريخية لتحوّلها وتبدلاتها والتوصل إلى كيفية معالجتها.

جذور القضية الجنوبية ناتجة عن الصراعات في الشمال والجنوب

فهم جذور القضية الجنوبية سيضع نهاية للانتقام والكراهية ويفتح آفاقاً رحبة للتسامح والتصالح

الرؤية تؤكد على إعلاء قيم وممارسات الحق والعدل والمساواة

رؤية المؤتمر تشدد على تطبيق القانون في دولة مدنية حديثة



مقدمة

لا شك أن تفكيك محور القضية الجنوبية إلى مكونات أربع هي: الجذور، والمحتوى، والحلول، والضمانات هو تفكيك منهجي الغاية منه التعمق في فهم القضية في اتجاهات أصولها وحاضرها ومستقبل حلها. وهو تفكيك لا يمنع الترابط بين هذه المكونات نشأة ومساراً ومآلاً. لكنه يساعد على الفهم التدريجي لها ويُمكن من التوصل إلى حل نهائي يركز على معطيات التاريخ والواقع.

وسوف نركز على فهم المصطلح أولاً، ثم نستعرض التحولات التي صاحبت القضية منذ لحظة الإستقلال حتى الآن ثانياً، وهي تحولات ترصد في محطتين: ما قبل الوحدة وما بعدها؛ لأن الحديث هنا يمس الجذور.. ونختتم انطلاقاً من محطة مهمة - إن لم تكن الأقدم- فإنها الأبرز والأهم. ولا يمكن فهم

جذور القضية

حينها بـ«اليمن الرجعي» وأطيح بمن حسبوا عليه كمحصولة لما كان يُعرف بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م. وتحول بعض الفائزين، بل رأس الفائزين في الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير (قحطان الشعبي وفصيل عبد اللطيف الشعبي وغيرهما) إلى مغلوبين في جولة الصراع الداخلي في نطاق الجبهة القومية نفسها وتشكلت نواة جديدة للصراع السياسي وللنزوح والتشرد للقيادات التاريخية المدنية والعسكرية والأمنية وزُجّ بعضهم في السجون وغادر بعضهم وبعض المرتبطين بهم البلاد نهائياً.

وعملت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م على تبني التوجه الاشتراكي وتطبيق مناهجه في مختلف مناحي الحياة.. وصدر قانون الإصلاح الزراعي الذي تم بموجبه مصادرة الأراضي ونزع ملكيتها وتوزيعها تحت شعار «الأرض لمن يزرعها» تحت وطأة التهيج الشعبي فيما عُرِف بالانتفاضات الفلاحية.. وفي عام ١٩٧١م تمت الإطاحة

جذور القضية الجنوبية تعود إلى عام 1967 باعتباره عامًا مفصلياً في تاريخ اليمن

عام للصراع الداخلي في كل شطر على حدة.. ونقطة لصراع لاحق بين الشطرين بسوسح أيديولوجية وثقافية واجتماعية رافقته تصفية حسابات نتج عنها نزوح في الاتجاهين من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال ولكن ربما بكتافة أعلى.. كما أن امتدادات هذا العام المحوري أفضت إلى صراع داخل الفصائل التي فازت في جولة النضال لنيل الاستقلال أي داخل الجبهة القومية.. ففي الجنوب تمت الإطاحة بما سُمي

الوطن عن الاستعمار ونشأ صراع بين أطراف الكفاح التي ناضلت معاً وبالتوازي، من أجل الاستقلال وانفرد طرف هو «الجبهة القومية» وأقصى طرف آخر فعال هو «جبهة التحرير» رغم الفضل المشترك الذي قدمه الطرفان من أجل التحرير والاستقلال. وفوز طرف ما على آخر أفضى إلى نوع من التشريد والانتهاك للحقوق بدرجة أو بأخرى بتهم «العمالة» و«التبعية» وغيرهما. وترتب على ذلك نزوح عدد من قيادات الطرف المغلوب إلى الشطر الشمالي آنذاك، وهو ما نشأ عنه نواة صراع لا تزال بعض آثاره تتردد فيما ترتب عليه من تبعات سياسية وأيديولوجية.. والتعبير عن هذا الصراع ما زال يُكتب عنه حتى الآن وما زال بعض رجاله موجودين بيننا في السياسة والثقافة والاقتصاد.

وعام ١٩٦٧م هو عام تشكل الدولة اليمنية المعاصرة لأن الشمال شهد نهاية الحرب الأهلية ونجحت الأطراف السياسية المتحاربة في إبرام المصالحة الوطنية بينها، وحققت وطأة التدخل الخارجي. والجنوب شهد هزيمة الاستعمار وجلاءه عنه كلياً وبدأ توحيد مكوناته السياسية المتعددة.. كما يمكن اعتبار العام ١٩٦٧م هو عام تشكل الدولة الشطرية والاعتراف بها دولياً.. وهو

2 كل قضية لا بد لها من نقطة «حرجة» أي نقطة تكون فيصلاً بين الإرهاصات الأولية التي شكلت خميرتها ولحظة الطفرة التي أفضت إلى حالة الملاحظة البديهة لها.. وفي تقديرنا أنه يجب البحث عن جذور هذه المشكلة في فترة زمنية أقدم تعود ربما إلى الحقبة الاستعمارية وما صاحبها من ضعف تشكل الدولة الوطنية مما أفضى إلى انعدام تراكم الخبرة التاريخية في إدارة دولة موحدة مركبة ومعقدة واسعة الأطراف.. ولكن حتى لا نلقي اللوم على الغير لنحدد لحظة تاريخية معينة أقرب من ذلك وقع في نطاق تاريخ اليمن المعاصر.. نقطة جعلها منطلقاً يكون أقرب إلى فهم أجيال هذا الزمن وإلى مشاركات نخبهم السياسية فيه.. وحتى لا نقع بما يسميه الفلاسفة بـ«الدور» فيما يخص الفترة هنا، فإن الأحسن هو اختيار فترة معاصرة يُفضّل أن نتحدث إما بالعودة إلى لحظة انطلاق الثورة اليمنية سبتمبر واکتوبر ١٩٦٢-١٩٦٣م، والأفضل أن نعود إلى ما هو أقرب من ذلك وليكن عام ١٩٦٧م باعتباره عامًا مفصلياً في تاريخ اليمن وفي تاريخ الجنوب على وجه الخصوص.

وهناك أسباب وجيهة تحمل على النظر في عام ١٩٦٧م كنقطة فاصلة في تاريخ الدولة اليمنية المعاصرة، حيث يصادف هذا العام تحولات سياسية مهمة في شطري اليمن: ففي ٥ نوفمبر ١٩٦٧م حدث في الشمال تحول سياسي أفضى إلى تشكل نمط في الحكم مختلف نشأ عنه صراع من نوع آخر غير الصراع مع الملكيين، أي نشأ صراع في كنف الجمهورية نفسها بين الفصائل المشاركة في الثورة المدافعة عن الجمهورية. وفي نهاية الشهر نفسه (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م) استقل الشطر الجنوبي من

خلاصة

نفس الفلك.

- إن ما جرى في كل المراحل السابقة مما عرضنا له هنا أو لم نذكره هو في حكم التاريخ، وأن العبرة والدرس منه يجب أن تؤكد على عدم تكرار دورات العنف والإقصاء والتشريد والمصادرة تحت أي مسمى؛

- إن دورات العنف في اليمن قد بادلت مواقع الأطراف المتورطة في هذه الدورات بحيث يصعب اتهام طرف وتبرئة طرف آخر.. وبالتالي لا يمكن أن يدعي أي طرف أنه براء مما أصاب البلاد من وابل النزاع ودورات الصراع؛

4 إن الاستعراض التاريخي من شأنه إظهار المحددات التالية والتي يمكن - بعد استعراض مكونات القضية- أن تكون ضمن حزمة الحلول المستقبلية:

- إن القضية اليمنية الكبرى هي أمن واستقرار ووحدة هذا الوطن. والقضية الجنوبية جزء لا يتجزأ من قضية اليمن الكبرى لا يمكن النظر إليها بمعزل عنها أبداً، حتى لا تتكرر مآسي الانتهاكات والتشرد والإقصاء والمصادرات والتصفيات لأسباب أيديولوجية أو مناطقية أو حزبية أو انتقامية من أي نوع كان ولأي فئة أو مجموعة كانت، ونظل ندور في